

دور الموروثات الثقافية في التهميش الاجتماعي للمرأة المصرية دراسة انثروبولوجية

علياء الحسين محمد كامل*
alyaaelhussein@yahoo.com

ملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة الموروثات الثقافية المتمثلة في الأفكار والعادات والتقاليد المسؤولة عن التمييز والفوارق والتهميش، والتعرف على تأثير القيم الثقافية والاجتماعية المتمثلة في الثقافة الذكورية والسلطة الأبوية والتنشئة الاجتماعية، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على الأدوار المتعددة للمرأة التي بدورها أدت إلى الصراع الثقافي مما اسهم في تعميق حالة التهميش والفوارق للمرأة، وتم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، كما تم الاعتماد على بناء استمارة الاستبيان من أجل الحصول على المعلومات، إلى جانب المقابلة المتعمقة مع استخدام الملاحظة من خلال المشاهدة والمعايشة للعديد من القضايا الاجتماعية والصراعات الأسرية جراء تلك الموروثات الثقافية بحيث تنعكس على وضع المرأة وحرمانها وتهميشها اجتماعياً.

كما تم تطبيق أداة الاستبيان على (٨٠) امرأة، مع العلم بأن مجتمع البحث شبه متجانس وهذا يكون ملائماً لمثل تلك البحوث، وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية وهو الحصول على العينة بسهولة ودون سابق تخطيط.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المرأة تواجه العديد من التحديات في ظل سيطرة القيم الثقافية الموروثة والمتمثلة في السيطرة الذكورية، ومن تلك التحديات تدني وضعها الاجتماعي وبالتالي ينعكس على وضعها الاقتصادي، ويتقبل المرأة لوضعها الاجتماعي الذي يحدد دورها استبعدت من سوق العمل إلا في بعض الأعمال كالتدريس والتمريض، كما أظهرت نتائج الدراسة تدني وضع المرأة الاجتماعي مقابل الإغلاء من شأن وضع الرجل من خلال التنشئة الثقافية والاجتماعية التقليدية.

* أستاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية المساعد بجامعة القاهرة.

وأوصت الدراسة إلى ضرورة مساعدة المرأة في تحقيق استقلالها بتعزيز القيم والأفكار التي تقوي دور المرأة ومكانتها، والمساواة في التعليم بين الإناث والذكور، والتسامح مع الإناث مثل الذكور ووضع المعايير الاجتماعية اللازمة لتحقيق ذلك.
الكلمات المفتاحية: الموروثات الثقافية- التهميش الاجتماعي.

مقدمة:

يكاد لا يخلو أي مجتمع أو تجمع إنساني في أي مكان في العالم من موروث ثقافي ناتج عن تفاعل الإنسان مع الإنسان أو تفاعل الإنسان مع بيئته المحيطة به، هذا الناتج يأخذ صوراً متنوعة ومختلفة، فكرية كانت كالمعتقدات واللغات والعادات والتقاليد والطقوس والفلسفة الخاصة بأساليب التعايش والتفاعل الاجتماعي، أم مادية كانت كمنتجات ومخرجات من آلات وأدوات وأبنية وكافة المستلزمات الضرورية للحياة. (العزاوي، ٢٠٢٠، ٢).

ورغم التعريفات المتعددة التي أطلقت على الموروث الثقافي إلا أنه يجمع الذاكرة الجماعية الوطنية، فالموروث الثقافي يعبر عن العادات والتقاليد لمجتمع من المجتمعات ويمتاز بالاستمرارية وبالتوارث جيلاً بعد جيل، ومن ثم يبقى حياً في ضمائر وعقول كل شعب أو جماعة بشرية. (سويلم، سعد، ٢٠١٨، ٢٣٨).

وعلى الرغم من تنامي دور المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، إلا أنه مازال دون طموح، نلاحظ العديد من أشكال التهميش والتمييز والفوارق بين الرجل والمرأة تعيق إدماج المرأة في ميادين التنمية، وأشكال هذه الفوارق والتهميش متعددة منها ما يرجع إلى عوامل اجتماعية ومنها ما يرجع إلى عوامل ثقافية موروثية متمثلة في القيم والعادات والتقاليد. (العبيدي، ٢٠١٨، ١٠)

تعاني النساء بشكل عام من التهميش وعدم المساواة بينهم وبين الرجال في القانون وفي الواقع، وعلى الرغم من الجهود المضنية للنهوض بوضع المرأة العربية والتحسن النسبي الذي حققته، تظل هناك مجالات عديدة تتعثر فيها هذه الجهود، وتكمن إجمالاً في المشاركة السياسية للمرأة وقوانين الأحوال الشخصية، وعدم إدماج المرأة في عملية التنمية، وحرمان المرأة المتزوجة من أجنبي من منح جنسيتها لأبنائها في بعض البلدان، وعجز النظام التشريعي القائم عن كفالة الحماية للنساء في مجال العنف في الوسط العائلي أو المجتمعي.

ولا تكمن مصادر تهميش المرأة في السياسات الحكومية فحسب، بل تتكسر بقدر مماثل من جانب المجتمع، وفي إحدى الحالات عرفت قوى اجتماعية في الكويت مشروعات قوانين أعدتها الحكومة لنيل المرأة حقها في المشاركة السياسية، وحين أمكن تقنين الحق في المشاركة في نهاية الأمر، لم يتح المجتمع دخول سيدة كويتية للبرلمان بالانتخاب، وفي مصر تمارس النساء حقوقهن الانتخابية منذ عقود. (عوض، ٢٠١٢، ٢٤).

وحيث أنه يوجد الكثير من التمييز والتهميش لهذه الشريحة التي تمثل نصف المجتمع وبالرغم من أهمية دور المرأة في المجتمع ومساهمتها الكبيرة والفعالة في تنمية المجتمع، أدت الموروثات الثقافية مثل الثقافة الذكورية السائدة في قطاع كبير من المجتمع إلى تفريغ العلاقات الاجتماعية من محتواها الإنساني، وأصبحت تلك العلاقات مبنية على الضعف والقوة، وذلك أدى إلى خلق شخصيات ضعيفة للمرأة تبدي استعداداً للتبعية والخضوع، إلى جانب التنشئة الاجتماعية التي أسهمت بشكل فعال في هذا التمييز وخلق الفوارق والتهميش من

خلال بعض الأفكار والقيم التي أسهمت في خلق الفوارق والتمييز، فعلى سبيل المثال لعب الأطفال نجد ان هناك لعبة للإناث، ولعبة أخرى للذكور. كما أن لصراع الأدوار دور مهم في العديد من السلبيات التي عانت وما زالت تعاني منها المرأة من خلال الصراع الثقافي الذي أدى إلى تأرجحها بين دورين أحدهما في البيت كأم وزوجة، والدور الأخر كامرأة عاملة، ومن هنا جاءت المشكلة التي يعالجها البحث وهي إلقاء الضوء على دور الموروثات الثقافية في انعكاس مكانة المرأة داخل المجتمع في ل ظروف اجتماعية وثقافية واقتصادية متغيرة.

المشكلة التي يتناولها البحث:

تبحث هذه الدراسة في دور الموروثات الثقافية في التهميش الاجتماعي للمرأة، وعلى ذلك فإن المشكلة التي تتناولها الدراسة يمكن بلورتها في تساؤل عام وهو: ما صور الموروثات الثقافية في التهميش الاجتماعي للمرأة؟ فوقع فئة أو شريحة اجتماعية بعينها في دائرة التهميش أمر لا يحدث بالصدفة، بل ثمة محددات وعوامل تجعل تلك الفئة مؤهلة أكثر من غيرها للوقوع في دائرة التهميش الاجتماعي.

على الرغم مما أعلنته الدولة من اهتمام بوضع استراتيجية من أجل تحسين الأوضاع والظروف الاجتماعية التي ساهمت في تدني أوضاع المرأة في المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أن معاناة المرأة بوجه عام قد ازدادت في ظل تلك الظروف المجتمعية وازداد تأثرها من تدني فرص حصولها

على الخدمات الأساسية والتي تتمثل في المكانة الاجتماعية والتمكين الاقتصادي، وتدني معدلات مشاركتها في الحياة العامة. وفي ظل تلك الظروف نجد أن في السياق البنائي للمجتمع المصري وأبنيته المختلفة ما يجعل المهمشات يعانين من أشكال عدة من التهميش والإقصاء، على اختلاف الأصعدة التي يتم تهميشهن فيها، وعلى الرغم من تباين مؤشرات تهميشهن في كل قطاع، إلا أن حالة التهميش التي تعاني منها المرأة لا يجمعها المتغير الاقتصادي فحسب، بل كافة متغيرات السياق البنائي للمجتمع المصري تعد مسؤولة عنها. (بريري، ٢٠٠٩، ٢)

وقد اتضحت صور التهميش والإقصاء التي تعاني منها المرأة في المجتمع المصري على المستوى الاقتصادي منذ تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في المجتمع المصري والسياسات السابقة عليها التي أثرت في الفرص المتاحة أمام العديد من النساء للعمل، والاتجاه إلى العديد من الأعمال الهامشية، كما يظهر ذلك على المستوى السياسي في علاقة جدلية ضعيفة تتضح من خلال استبعاد المرأة من العديد من فرص المشاركة السياسية، والتمثيل السياسي مقارنة بالرجال في المجتمع المصري، مما أنتج على المستوى المجتمعي مكانة متدنية وأوضاعاً مهمشة للمرأة. (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤، ٣٨-٤٠)

إن الوقوف على أوضاع المرأة المهمشة اجتماعياً في المجتمع المصري امر يتطلب معرفة دور الموروثات الثقافية في التهميش الاجتماعي للمرأة، وهذا ما يهدف إليه البحث الحالي.

أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية في الكشف عن أثر الموروثات الثقافية من أفكار وعادات وتقاليد وقيم ودورها في التمييز وخلق الفروق والتمهيش لدور المرأة، وهو يعد من الموضوعات ذات الأهمية على المستوى الفردي وعلى المستوى الجماعي والمجتمعي، وذلك من خلال الرسم الواقعي لأوضاع المرأة المهمشة في ظل الموروثات الثقافية السائدة داخل المجتمع.

الأهمية التطبيقية:

وتكمن في الاهتمام المتزايد بقضايا المرأة على اعتبار المرأة احد الشرائح الاجتماعية التي يقف عليها حركة وحيوية المجتمع، وان عدم مشاركتها وإدماجها في الحياة الاجتماعية ينعكس بصورة سلبية على المرأة والأسرة والمجتمع ككل.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في النقاط التالية:

- التعرف بالموروثات الثقافية المتمثلة في الأفكار والعادات والتقاليد المسؤولة عن التمييز وخلق الفوارق والتمهيش.
- التعرف على تأثير القيم الثقافية والاجتماعية المتمثلة في الثقافة الذكورية والسلطة الأبوية والتنشئة الاجتماعية على التمهيش الاجتماعي للمرأة.
- التعرف على الأدوار المتعددة للمرأة التي بدورها أدت إلى الصراع الثقافي مما اسهم في تعميق حالة التمهيش وخلق الفوارق للمرأة.

مفاهيم الدراسة:

الموروثات الثقافية:

يرتبط الموروث الثقافي بالكلاسيكية والتقليدية، ويقصد به مجموعة من الممارسات الاجتماعية المتكررة والمغروسة في ذهن أفراد المجتمع، كما أنه يعني ببعض الطقوس والشعائر التي تتال قبول واسع المجال (عبد الجواد، ٢٠٠٩، ١٤٢)، علما بأن الموروث الثقافي الذي ينم عن الكلاسيكية والتقليدية يوجد في المجتمعات التي تتسم بوجود العصبية المتمثلة في روح التضامن والتماسك، فعلى سبيل المثال المجتمعات البدوية تبتدى رغبتها في الفة قوية تجمع بين أعضاء المجموعة، وتعتبر العصبية هي أساس النفوذ السياسي لشيوخ وزعماء القبائل وتوضيح كيفية الارتباط داخل القبيلة والعشيرة والجماعات القرابية فهي تحتم عليهم التزامات عرفية. (محجوب، وشريف، ٢٠٠٦، ١٤٥)

وعلى الرغم من أن العديد من المجتمعات التقليدية تتمسك بتلك الموروثات الثقافية، فقد وضع " Edward Shelz " تعريفا للموروث الثقافي أكد فيه على عدم إلزامية تلك الموروثات ، حيث جاء تعريف للموروث الثقافي " بأنه الشيء الذي ينقل من جيل إلى آخر أو من الماضي إلى الحاضر"، وهذا التعريف لا ينص على العمر الزمني لعملية التوريث ، فالتراث مصنوع من أفعال ومواقف الإنسان، وهو يتوارث من خلال الخيال والفكر عبر الأجيال، وكونه متوارثاً لا ينطوي منطقياً على منحه سلطة الزامية. (شيلز، ترجمة محمد الجوهري،

(٣٨، ٢٠٠٤)

كما يرتبط بالموروث الثقافي القيم التي تمثل عملية انتقاء مشروط بالعوامل والظروف المجتمعية المتوفرة اقتصاديا وتاريخيا واجتماعياً. (عبد الرحمن، ٢٠١٦، ٦)

أما التعريف الإجرائي لمفهوم الموروثات الثقافية " ينص على أنها تلك الممارسات الثقافية والاجتماعية من أفكار وعادات وتقاليد وأعراف اجتماعية أسهمت في تهميش وإقصاء دور المرأة من خلال التنشئة الاجتماعية المستندة على تلك المتغيرات الاجتماعية والثقافية وتأثيرها".

التهميش الاجتماعي:

يقصد بالتهميش حرمان الفرد من الوصول إلى الخدمات والموارد التي يحتاجها كالماء، الطعام، المسكن، وغيره من الحاجات، وغالباً ما يعاني الإنسان المهمش من الإقصاء أو الاستبعاد الاجتماعي في توزيع القوة والثروة".

كما تم تعريفه بأنه " وضع متدني في ضوء نظام التدرج الاجتماعي يتولد عنه محاصرة شريحة اجتماعية وعزلها جزئياً أو كلياً من خلال سيطرة فئة اجتماعية على فئة اجتماعية أخرى أو وضع تحديات ثقافية واجتماعية تؤدي إلى حرمان الفئات المهمشة من التمتع بمزايا. " (الفتح، ٢٠١٤، ٤٥٤)

وقد عرفه " Gallie, 2002 " بأنه " شعور الشخص بالاستثناء من الحياة الاجتماعية والكمال على المستويات الشخصية والفردية والمجتمعية، وسيطرة ضعيفة على حياته وعلى الموارد المتاحة له، وفقد الاهتمام الإيجابي بالحياة الحاضرة والمستقبلية".

كما عرف " عبد الجواد، ٢٠٠٨ " التهميش الاجتماعي بأنه " عملية تحول دون المشاركة الكاملة للأشخاص في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تمنعهم من ممارسة حقوقهم". (عبد الجواد، ٢٠٠٨، ٤٢)

وعرفه " عبد الحسين، ٢٠١٦ " بأنه " شعور المرأة بعدم الاهتمام من قبل الآخرين وفقدان سيطرتها على ما تملك، وصعوبة التعبير عن آرائها وأفكارها ومعتقداتها وعدم قدرتها على تقييم الدور الذي تقوم به". (عبد الحسين، ٢٠١٦، ٢١٥)

وقد عرف بواسطة " Bessis, 1995 " على أنه " مجموعة من التحديات والمشكلات التي تتراكم والتي تخلق فرداً غير مندمج في مجتمعه" (Bessis, 1995)

كما عرفه " Lakshmanasamy, 2013 " بأنه " عملية معقدة ومتعددة الجوانب والأبعاد إذ أنه ينطوي على الحرمان من الحقوق والموارد والخدمات وعدم القدرة على المشاركة في العلاقات المتاحة لمعظم الأفراد في المجتمع سواء في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، إذ أنه يؤثر في كل من نوعية حياة الأشخاص والتماسك في المجتمع ككل". (Lakshmanasamy, 2013, 22)

أما التعريف الإجرائي لمفهوم التهميش الاجتماعي هو " شعور المرأة بالحرمان من التأثير في المواقف الحياتية والعجز عن الوصول إلى قرارات ضرورية تخصها بشخصها أو تخص المحيطين بها، وضعف التفاعل مع الآخرين، والمشاركة في حياة المجتمع، إلى جانب ضعف التعامل مع أحداث الحياة بصورة سطحية".

أولاً: الموروثات الثقافية:

إن الموروث الثقافي هو حصيلة خبرات أسلافنا الفكرية والاجتماعية والمادية: ويشمل المكتوب والشفوي، الرسمي والشعبي، اللغوي وغير اللغوي، الذي وصل إلينا من الماضي البعيد والقريب (يقطين، ٢٠٠٦، ٢٢٦).

فالموروث الثقافي لا يعني تلك الرواسب والمخلفات الثقافية لماضٍ، وإنما على بتر التاريخ وسلب حقه في التعبير عن الحاضر، والتأثير فيه، وإنما آثار الموروث تسكن وجدان أفراد المجتمع، فيكون لعناصر الموروث الثقافي من وجهة نظر الأنثروبولوجيين وظيفة يؤديها بطريقة أو بأخرى، حتى لو اختلفت عن الوظيفة الأصلية، كما اعتبر الأنثروبولوجيين أن الرواسب هي عناصر ثقافية موروثية من أوضاع أقدم ثقافياً وأن لها تأثيرها في أرقى الحضارات، كما اعتبروا أن المعتقدات والعادات مخلفات الماضي القديم، وقد اكتسبت وجودها بحكم المادة، وعلى أساس أنها جزء من التراث (مصطفى، ٢٠٠٨، ٢٢٩).

عناصر الموروث الثقافي:

يقوم الموروث الثقافي على عناصر غنية تتمثل في جانبين: أولهما: الجانب الملموس: وهو ما أنتجه السابقون من مبانٍ وأدوات وملابس. ثانيهما: التراث غير الملموس: ويشمل المعتقدات والعادات والطقوس واللغات وغيرها (الجوهري، ٢٠٠٦، ٣٤).

وبناء على ما سبق يمكن تحديد عناصر الموروث الثقافي فيما يلي:

١- الموروث الفكري:

يشير الموروث الفكري إلى الإنتاج الأدبي والفكري والعلمي الذي تركه العلماء والمفكرون القدامى، ويتجسد هذا الموروث في الأعداد الهائلة من الأبحاث والرسائل والكتب التي أنتجوها، ويعمل أصحاب هذا الاتجاه على دراسة الإنسان ككائن ثقافي حيثما يعيش، بغض النظر عن شكل الحياة الاقتصادية التي يحيها أو نوع الثقافة التي يربعاها وترعاها لا في الحاضر فحسب وإنما في الماضي أيضاً. (مصطفى، ٢٠١٤، ٢٢).

كما يهتم أصحاب هذه المدرسة بكل موروث ينقل اجتماعياً من الأب إلى الابن مستبدين المعرفة المكتسبة عقلياً، سواء كانت متحصلة بالمجهود الفردي، أو من خلال المعرفة المنظمة والموثقة التي يتم اكتسابها داخل المدارس والجامعات (حمادة، ٢٠٠٧، ٢٠٥).

٢- الموروث الاجتماعي:

يقصد به الموروث الحضاري والسلوكيات والأقوال التي بقيت عبر التاريخ وانتقلت من جيل إلى جيل ومن مكان إلى مكان، ويمكن حصرها في المعتقدات والمعارف الشعبية والعادات والتقاليد الشعبية والفنون الشعبية.

٣- الموروث المادي:

ويقصد به كل الأشياء التي صنعها الإنسان أو استخدمها للتوافق على البيئة، وقد تدرج عنه عدة أشياء من الأواني الفخارية التي استخدمها الإنسان البدائي إلى مركبة الفضاء في البلاد الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية. (حمادة، ٢٠٠٧، ٢٠٦).

علاقة الموروثات الثقافية بالتهميش الاجتماعي للمرأة:

حصر المجتمع بنظرته الضيقة، وبخلفياته الثقافية والاجتماعية التقليدية دور المرأة في البيت، كما لم يضمن لها الحرية الكافية لتخطيط مستقبلها بشكل حيادي، ولم يترك لها مساحات كافية للاختيار، ووفقاً لثقافة المجتمع المصري القائمة على "ثقافة العيب والحرام"، وعلى كون المرأة زوجة في المقام الأول، ولذا تم تحديد دورها في الأسرة في المقام الأول، وتم تقليص دورها في التنمية سواء كانت تنمية اجتماعية أو ثقافية أو سياسية، فضلاً عن أن الموروث الاجتماعي السلبي تنعكس آثاره على المرأة بمنعها من ممارسة دورها في بناء المجتمع والمشاركة في عملية التنمية التي لا تتم إلا بتكامل الأدوار بين المرأة والرجل، فما زال هذا الموروث يترك أثراً يحتاج إلى عمل جاد لتصحيح المفاهيم المغلوطة (عبدالحسين، ٢٠١٦، ١٨).

فالمرأة نصف المجتمع وهي التي تربي نصفه الآخر، ولكن بالنظر إلى قدرتها الإنتاجية نجد أن قلة الإنتاج وزيادة الاستهلاك الناتج عن بطالة المرأة، وتحمل الرجل كل الأعباء الإنتاجية والأعباء المادية، يخلق جواً من التشاحن داخل الأسرة، مما يخلق جواً غير صحي لتربية الأبناء تربية صحيحة نفسياً واجتماعياً (هدى، محمد، ٢٠١٥، ٣٠).

ينبغي أن لا يقتصر تحمل المسؤولية على الرجل في المشاركة في البناء الاجتماعي والتنمية الشاملة، وإنما المجتمع الأهلي، والمرأة نصف المجتمع، وبدون تحملها المسؤولية سيبقى نصف المجتمع دون تطوراً وتقدم ملحوظ، وتهميش المرأة ناتج عن فهماً خاطئاً لتعاليم الأديان، وفي أحياناً أخرى ناتج عن

عادات وتقاليد قديمة تحولت بمرور الزمن إلى ثوابت اجتماعية غير قابلة للمراجعة.

ثانياً: التهميش الاجتماعي للمرأة:

يستخدم مصطلح التهميش الاجتماعي باعتباره محصلة نمط اجتماعي - سياسي سائد في المجتمع، تترابط وتتنوع فيه الملامح والأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فتعمل على تهميش أفرادًا وجماعات داخل المجتمع طبقاً لاعتبارات تقررهما وتفعلها المنظومة وتعيد إنتاجها بصور مختلفة، ففي نطاق الحياة الاجتماعية واليومية للأفراد والجماعات، قد تحرم كثيراً من الجماعات من فرص الوصول والمشاركة في كثير من المرافق الاجتماعية (جيدنز، ٢٠٠٥، ٣٩٤).

ويعرف التهميش الاجتماعي بأنه حرمان الأفراد من حقوق المواطنة المتساوية على كافة المستويات كالمشاركة في الإنتاج والاستهلاك، والعمل السياسي، والمشاركة في الحكم والإدارة والتفاعل الاجتماعي، والفرص التي تعزز الوصول إلى الموارد واستخدامها (التميمي، ٢٠١٣)، فالتهميش ليس أمراً شخصياً ولا راجعاً إلى تدني القدرات الفردية بقدر ما يمثل جهاد ونتاج بيئة اجتماعية معينة ورؤى محددة ومؤشر على أداء هذه البنية لوظائفها. (Bessis, 1995, 20-).

ويرى "Peaces, 2001" أن التهميش الاجتماعي هو اختصار لتسمية ما يمكن أن يحدث للأفراد أو المناطق التي تعاني من مجموعة من المشكلات المرتبطة بأثر الاستبعاد، كالبطالة وضعف المهارات، والدخل المنخفض، والسكن

الرديء أو العشوائي، وسوء الحالة الصحية والبيئية، وارتفاع معدلات الجريمة والتفكك الأسري. (Peaces, 2001, 13).

١- نشأة المفهوم وتطوره:

يصف التهميش - كمصطلح اجتماعي - الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمن يعيشون خارج الأطر الاجتماعية التقليدية، ورغم أن ممارسات الإقصاء نحو الأفراد والجماعات والمناطق يعود إلى بداية الزمن، فإن المصطلح لم يظهر إلا على خلفية أزمة السبعينيات من القرن الماضي، حيث وفرت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن الأزمة، الظروف لإجراء مقياس جديد للمعاني والاستخدامات لمصطلحات مثل: الفقر والتهميش، وعلى الرغم من الطبيعة الملتبسة لمصطلح التهميش كمفهوم، فقد تم صقله تدريجيًا، وأظهر قدرة على تفسير تراكم عمليات لها أصولها في قلب السياسة والاقتصاد والمجتمع (International Labour organization, 2003).

وتجمع معظم البحوث الاجتماعية على النشأة الأوروبية للمفهوم في السبعينيات من القرن الماضي، وخاصة من صدور كتاب "ضحايا الإقصاء" الريفية لينواء "Pene Lenoir" وزيرة الخارجية للعمل الاجتماعي في فرنسا وذلك في عام ١٩٧٤، وقد استخدمت المصطلح للإشارة إلى الذين يعانون مشكلات اجتماعية، ولا يتلقون الحماية من قبل التأمين الاجتماعي، كالأفراد المعاقين جسديًا، والمعاقين عقليًا، وغير المنسجمين اجتماعية، واعترفت "لينوار" بضرورة تحسين ظروفهم الاقتصادية، لأجل تعزيز التماسك الاجتماعي. (Beall, 2002, 6).

وعند نهاية الثمانينات في القرن الماضي اهتمت اللجنة الأوروبية، باعتبار التهميش الاجتماعي نتاجاً مباشراً لمشكلات البطالة المفردة، وانتقاد العمال للمهارات الضرورية للعمل. (Burchard, 2010, 12).

وجاء المصطلح في معناه الجديد في أواخر العقد الأخير من القرن العشرين والذي برز أكثر عندما تولى حزب العمال الحكم في إنجلترا، وأنشأ رئيس الحكومة "وحدة الاستبعاد الاجتماعي" SEU، وتم بعد ذلك إحصاء أربعة آلاف حي سكني تعاني التهميش الاجتماعي مع حالة متدنية في الصحة والإسكان والتعليم. (هيلز، لوگران، وبياشو، ٢٠٠٧، ٢٩).

٢- مخاطر التهميش الاجتماعي على النسق الاجتماعي بالمجتمع:

إن نقشي ظاهرة التهميش الاجتماعي بين أجزاء النسق في المجتمع له تأثير واضح على التكامل بين أجزائه وخاصة في الجانب الوظيفي، وقد يكون الأثر البالغ للتهميش متجسداً من خلال مفهومين: العدالة الاجتماعية والتضامن الآلي بين أفراد المجتمع، على اعتبار أنهما قيمتين يقوم عليهما التكامل الوظيفي لإتساق البناء الاجتماعي في كل مجتمع:

أ- مخاطر التهميش الاجتماعي على قيم العدالة الاجتماعية:

العدالة الاجتماعية هي نوع من تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، كما أنها تتيح للفعل البشري الفردي المجال لإعطاء صفة مميزة للأفعال الشرعية، مع التأكيد في نفس الوقت على وجود مظاهر الحرمان في المجتمع، والذي يثير الطلب للحصول على المعونة أو الإنصاف من الكلمة والتعويض عنه، فالتهميش الاجتماعي يتعارض مع مبدأ العدالة الاجتماعية أو الفرص المتكافئة

بين الأفراد من جانبيين، الأول: يؤدي التهميش الاجتماعي إلى وجود فرص تعليمية ومهنية غير متكافئة، الثاني: يشكل التهميش الاجتماعي في الواقع إنكسارًا للفرص المتكافئة فيما يتصل بالأمور السياسية (سلطانية، بن تركي، ٢٠١٢، ٢٠)، وعلى ذلك فالتهميش الاجتماعي يؤدي إلى انتهاك مقتضيات العدالة الاجتماعية باعتبارها فرصًا متكافئة.

مخاطر التهميش الاجتماعي على التضامن الاجتماعي:

تختلف العدالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي في علاقتهما بالتهميش الاجتماعي، سواء كان ذلك طوعًا أو قهزًا، فالتضامن كمصطلح من مصطلحات علم الاجتماع يرد في سياق تفسير تماسك المجتمعات الصناعية الحديثة، ويقصد بالتضامن الاجتماعي الإحساس بمشاعر الرفق والرأفة، وهو يمتد ليتجاوز الأشخاص الذي يكون الشخص على صلة قريبة بهم، وهو في حده الأدنى تقبل الأعراب كبشر لهم نفس الاحتياجات والحقوق، والعزلة الاجتماعية أو التهميش الاجتماعي هو من العوامل المهمة في تقوية التضامن. (جيدنر، أنتوني، ٢٠٠٥، ٣٩٤).

التنشئة الاجتماعية ودورها في التهميش الاجتماعي للمرأة:

ان عملية التنشئة الاجتماعية يتم من خلالها اكتساب أفراد المجتمع للقيم الثقافية المتمثلة في الأفكار والقيم والمهارات والعادات والتقاليد التي تجعلهم قادرين على التفاعل والاندماج داخل المجتمع، كما انه من خلال الممارسة والمعاشية تتعزز عملية التنشئة الاجتماعية.

توجد العديد من المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية ومن أبرزها الأسرة التي تعد المؤسسة الأولى والأهم التي تساعد وتساهم في

عملية التنشئة الاجتماعية وذلك من خلال تعلم الطفل أنماط السلوك التي يمارسها داخل أسرته من خلال المحاكاة، وبذلك تصبح الأسرة الوعاء الثقافي الأول الذي يشكل حياة الفرد بما يتضمنه من أنماط وعلاقات ثقافية. (سلامة، ٢٠٠١، ١٦١)

ومن خلال المنظومة القيمية الثقافية التي ينشأ الطفل في أحضانها يتعلم دوره الذكوري وتتعلم الفتاة دورها الانثوي، وكل تلك الأدوار تكون معدة سلفاً في أي مجتمع من المجتمعات، ومن أجل تحقيق ذلك تتولى الأسرة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية تدريب الفتيات على الأنماط الثقافية السلوكية المناسبة لهن تمهيداً لقيامهن بدورهن في المستقبل، وتدريب الفتى على أدوار أخرى وفي مجالات أخرى ، وعلى هذا الأساس وضع المجتمع العربي بصفة عامة والمجتمع المصري بصورة خاصة فواصل ثقافية يتبعه الذكور والإناث من خلال عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة.

وانطلاقاً من ذلك تقوم الأسرة بتعليم الذكور الاستقلالية ، عكس الفتيات يتم تعليمهن التبعية، وهذا ما يمكن ملاحظته في كل مجال من مجالات الحياة الاجتماعية التي أنشأت الفواصل الثقافية بين الذكور والإناث، التي من شأنها خلق اللامساواة والتمييز والفوارق ، كما ترسخت تلك الأيديولوجيات من خلال الموروثات الثقافية التي أسهمت في ذلك بشكل كبير على الرغم من التغيرات الثقافية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع. (أبو زيد، ٢٠٠٠، ١٨-١٩).

يتضح من خلال ما سبق أن عملية التنشئة الاجتماعية تستند إلى أسس ايدلوجية ذكورية تعلى من شأن الذكور وقيم الرجولة وضرورة تحمل المسؤولية بكافة أشكالها، وفي شتى المجالات المجتمعية والعائلية، وما يتطلب هذا الالتزام

من سلوكيات تعلى من شأن الرجل في نظر أقرانه وتعبّر عن مبادئ اجتماعية وأخلاقية يحترمها المجتمع كالكرم، والشهامة، والأمانة، وجميعها تعد من معايير الشرف الإيجابية التي تؤلف في الوقت ذاته مظاهر القدرة على تحمل المسؤولية. كما أن التنشئة الاجتماعية التي تمارس في الأسرة تعكس قيمة ثقافية سلبية تأتي في صور قيم الثقافة الذكورية التي تقوم على تأكيد تفوق الذكور على الإناث، وتأكيد الهيمنة الذكورية ، والتي من شأنها أن تؤدي إلى توسيع الفجوة النوعية بين الذكر والأنثى من خلال عملية التنشئة الاجتماعية من خلال الأسرة، وفي محاولة المرأة التغلب على مثل تلك الظروف من خلال العمل أو التعليم ، تقع فريسة الصراع بين الثقافة الذكورية الراضة للعمل أو التعليم ومساواتها ورغبتها في تحقيق طموحاتها ، مما يؤدي إلى تهيمش دورها الاجتماعي داخل المجتمع وتعطيلها عن العمل، وفي هذا الصدد تتردد بعض المقولات الشعبية من ابرزها " لعن الله قوما ولو أمرهم امرأة." (عبد الحميد، ٢٠٠٩ ، ١٧٢)

الثقافة الذكورية ودورها في التهميش الاجتماعي للمرأة:

يعد الرجل هو الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الأبوي، بما أعطى له من سيطرة وسلطة مطلقة على من يرعاهم وعلى رأسهم المرأة، والذي يقوم بفرض القوة والقيام على تلبية احتياجاته الخدمية والمادية والمعنوية، في مقابل التهميش الاجتماعي للمرأة، مما يعني أن الثقافة الذكورية تقسم المجتمع إلى مجموعتين احدهما يملك القوة والسلطة وهو الرجل، والمجموعة الأخرى لا تملك إلا الخضوع والطاعة وهي المرأة، وإيمانها بتفوق الرجل ودونية المرأة ، وان المرأة غير جديرة بالسلطة لأن النساء يفتقدن الأسس والعوامل الموضوعية في كسب المكانة الاجتماعية، وإذا حاولت المرأة تغيير الوضع لصالحها فأنها تواجه منظومة قيمية

أبوية تحد من قدرتها على الوصول إلى رموز القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. (محمد، ٢٠١٢، ١٠٩)

ومن هذا المنطلق يتولى الأزواج والآباء اتخاذ القرارات الأسرية معتمدين على الأفكار والقيم التي تصف الرجال بالعقلانية وتصف المرأة بالعاطفة مما أعطى الحق للرجال التدخل في القرارات سواء في العمل أو الزواج، بالإضافة إلى ممارسة العنف ضد المرأة من أجل تدعيم ذكورتهم.

كما يمكن القول بأن الثقافة الذكورية لا تعترف بدور المرأة وقدرتها على اتخاذ القرارات اللازمة سواء في الأسرة أو في المجتمع، ويظل الرجل محتفظ بسلطته وقوته في كافة جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتظل المرأة كما هي ضعيفة، ومهمشة ومحرومة من المشاركة الفعالة من خلال التنازل عن حقوقها في ضوء التنشئة الاجتماعية التي تعلمتها، والتي بدورها أسهمت في تهميش المرأة اجتماعياً.

وما يؤكد على ذلك الأمثال المأثورة، ومنها ما يبادر عن مشاعر الأم عند ولادتها للذكر والأنثى " لما قالولي ولد....انشد ظهري واستند.

ولما قالولي دية بنية....قلت اقلوا الباب عليا"

وهذا المثال يجسد دور الثقافة الذكورية في الهيمنة والتهميش الاجتماعي للمرأة، وانعكاس الواقع الاجتماعي للمجتمع الذكوري ضمن تلك الثقافة القائمة على التهميش والتمييز من جانب الرجل.

تعدد الأدوار والتهميش الاجتماعي للمرأة:

يعد وجود الثقافة الذكورية إقرار بتقسيم النوع إلى شريحتين لكل شريحة أدواراً معينة، قائم على أساس السمات الشخصية لكل شريحة، فالمرأة تتصف بالحنان،

والخجل، والعاطفة، أما الرجل فيتسم بالقيادة، والقوة والاستقلالية والطموح، كما أن المرأة تختص برعاية الأسرة وفي المقابل الرجل يشغل الوظائف الأخرى ، ومن المتوقع لكل شريحة أن تتصرف وفقا للسلوكيات المقررة في تنشئة النوع عليها، إلا انه طرأت العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، خلقت العديد من التحديات والمشكلات التي أثرت في التوازن الاجتماعي بين مكانة الرجل والمرأة التقليدية وفي التقسيم الاجتماعي بينهم.

نجد أن المرأة شغلت العديد من الوظائف في كافة المجالات التي كان يسيطر عليها الرجل، إلى جانب الوظيفة التقليدية لديها وهي المنزل، أي أنها جمعت بين وظيفتين وظيفة في العمل ووظيفة أخرى في المنزل. (جواد، ٢٠٠٥، ٢٢٥)

وعلى الرغم أن خروجها إلى العمل أعطى انطبعا بخروجها من التهميش الاجتماعي وتم تحريرها من قيود الأعراف الأبوية، إلا انه أضاف اليها المزيد من المشكلات والأعباء ، إلى جانب عبء دورها في المنزل، مما يؤكد على أن المرأة تعاني من صراع ثقافي نتيجة لتعدد أدوارها، نظرا لانشغال المرأة بدورين اجتماعيين متكاملين هما دور ربة المنزل ودور الموظفة ، وإشغال مثل هذين الدورين يؤدي إلى العديد من المشكلات ابرزها الإرهاق الجسدي والنفسي والعقلي الذي تتعرض له المرأة والناج عن إشغالها الدورين داخل المجتمع. (مشعل، ١٩٩٧، ١٥٤)

لذلك نجد أن تهميش المرأة يتحدد في تعدد الأدوار ، حيث أن المرأة التي تجمع بين الدورين تقع فريسة للصراع نتيجة اندماجها في سوق العمل على الرغم من رفض ثقافة المجتمع لعملها ورغبته في استمرار قيامها بمسئولياتها المنزلية

ودورها في عملية التنشئة الاجتماعية دون مساعدة من قبل الأسرة للقيام بهذين الدورين.

كما أن المرأة العاملة تعاني من الصراع بالنسبة لأدوارها الأسرية أكثر من دورها في العمل، فالمرأة تنظر إلى العمل باعتباره انه يحرمها من القيام بدورها التقليدي في رعاية الأسرة والذي حدده لها المجتمع ومنظومته الذكورية التي ترى أن دخل المرأة ليس مصدراً أساسياً للأسرة، على عكس الرجل تنظر إلى عمل الرجل انه المصدر الأساسي لإعالة الأسرة. (الساعاتي، ١٩٩٩، ١٠٣)

وانطلاقاً من ذلك نلاحظ أن الصراع الذي تعاني منه المرأة يؤثر على أدوارها، مما يؤدي إلى استمرار تهميشها في سوق العمل نتيجة لعدم قدرتها على الاندماج فيه بشكل كلي، وهذا يرجع إلى العديد من الأسباب والعوامل والتي من ابرزها العامل الاقتصادي القائم على تحديد السوق أو الثقافة الذكورية الراضية لعمل المرأة، إلى جانب نظرة المجتمع الأبوي لدخل المرأة والتي تم ذكرها من قبل، إلى جانب شعور المرأة ذاتها بأنها ضحت بحياتها وأسرته من اجل القيام بالعمل.

ولموروثنا الثقافي من خلال الأمثال الشعبية دور في انعكاس صورة صراع الأدوار على المرأة ومن ابرزها " جسدي في العمل وقلبي على ولادي وبيتي "

التوجه النظري للتمهيش الاجتماعي:

تعددت الاتجاهات النظرية المفسرة لطبيعة التهميش الاجتماعي للمرأة والعوامل المسؤولة عن التهميش الاجتماعي، ومن تلك الاتجاهات النظرية الاتجاه الثقافي الذي اكد على ضرورة الأخلاقية للثقافة، وأن الأهمية الأخلاقية هي التي تكسب تفاعل المجتمع دعائم قوته، فالأخلاق المتمثلة في التراث

الاجتماعي من عادات وتقاليد وأعراف هي التي تشكل معالم الحياة، وبالأخص في أنساقه الاجتماعية حيث تقوي الصورة الأخلاقية وتشدت سطوة القيم والمعايير والعرف، إذ يمثل هذا التراث الأخلاقي في نظرهم دستور الأسلاف المقدس الذي يجب حفظه واحترامه وتقديسه، ومن هنا تظهر الوظيفة الضابطة للنسق الثقافي الذي يمارس نفوذه على الأفراد وتنتقل من جيل إلى الجيل الآخر.

مما يعني أن التهميش الاجتماعي للمرأة هو نتاج التسلسل الهرمي الجندي الذي يستمد دعائمه من الممارسات الاجتماعية والأفكار والمعتقدات التي تعزز هيمنة الذكور على الإناث، وتجعل الإناث في حالة خضوع وتبعية للذكور، وذلك من خلال استمرار القوالب النمطية للنوع والتي تؤكد على اختصاص الرجل بالأدوار ، وتحمل المرأة القدر الأكبر من المسؤوليات الأسرية التي لا تترك لديها الوقت الكافي للاندماج أو الانخراط في المجتمع. (Caprioli, 2003, 165)

كما يرى الاتجاه الثقافي أن التهميش الاجتماعي للمرأة هو نتاج لعدم اللامساواة في السلطة ، والتبعية والسيطرة من قبل الرجل، وأن هذا التفاوت في السلطة يخلق الظروف المهيئة لإحكام السيطرة الاجتماعية على المرأة، إلى جانب أن التمييز والفوارق واللامساواة يؤدي إلى التهميش الاجتماعي للمرأة.

وقد أكد الاتجاه النسوي تلك الرؤية من خلال رؤيته للنساء باعتبارهن مواطنات غير متساويات، كما أنهن جماعة مضطهدة تتعرض للتهميش والاستغلال والعنف من وجهة نظرهن هو عملية طرد فئة بأكملها من الناس من المشاركة النافعة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مما يؤدي إلى احتمالية إخضاعهن لحرمان مادي .

كما يرى أصحاب النظرية النسوية أن المرأة تتعرض للاضطهاد والسيطرة والتبعية، ويتم إساءة معاملتهم في المجتمع الذي يسيطر عليه الرجال ، وهذا هو جوهر سيطرة الأب الذي يمارس القوة نحو بناته وزوجاته، وقد يتضمن العنف البدني الصريح والخفي. (زايد، ٢٠٠٢، ٤٥-٤٦).

وقد اكد انصار النظرية النسوية أن التهميش الاجتماعي للمرأة يعد نتاجاً للنظام الأبوي الذي يعتبر المسئول الأول عن الاضطهاد والقهر اللذين تتعرض لهما المرأة، وهو النواة الأولى في خلق الوضع المتدني للمرأة، إلا أن هناك اتجاه آخر من النظرية النسوية ترى أن التهميش والاضطهاد الواقع على المرأة يمثل نمطاً فرعياً في نظام العلاقات الاجتماعية ، وليس قائماً على السيطرة والهيمنة الأبوية، ولكنه مبني على العلاقات الإنسانية بصفة عامة التي تتشكل من خلال العنف والتبعية والمنافسة، مما يعني انه حتى لو حققت المرأة نجاحاً في النضال من اجل الحصول على مساواتها وحقوقها بالرجل، فلا يزال العنف والتهميش الاجتماعي عامل أساسي في العلاقة بينهما، بينما في المقابل يعارض الكثير من النظرية النسوية مفهوم السلطة الأبوية ويعرضون افتراضات بديلة ترجع الاضطهاد والتهميش الاجتماعي والوضع المتدني للمرأة إلى العلاقات الإنسانية للنوع.

لذلك يمكن القول بان التهميش الاجتماعي للمرأة يستمد شرعيته من المعايير الثقافية التي يكتسبها الأفراد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، ويتعلم الرجل والمرأة من خلالها طبيعة دوره التي تختلف وفقاً لاختلاف النوع. (Carol, 2003, 459)

وإذا تم ملاحظة النسق الثقافي الرمزي الموجه ضد المرأة نجد نسقا رمزيا به الكثير من السمات السلبية التي تأخذ المرأة إلى الجريمة والتوحش تحت عنوان الطبيعة الشريرة للمرأة، فالمرأة وفقا لهذا النسق الرمزي تتسم بالكذب، والخبث والعار وضعف العقل، والمرأة ذاتها تدرك تلك التصورات والأفكار وتمثلها في العديد من الأوقات حتى أنها تجد مبرراً لخطاياها وعيوبها تحت عنوان ضعف المرأة وقابليتها للإغواء، إلى جانب أنها تعمل على إعادة إنتاج القيم الثقافية الرمزية التي ساهمت في تهميشها.

أن القيم الثقافية الرمزية تعتبر نمطاً من أنماط الهيمنة التي تمنح الرجل سلطة الهيمنة والتهديد العلني من خلال استخدام العنف، لذلك يمارس التهميش الاجتماعي للمرأة بصورة طبيعية، نظراً لأن هذا التهميش معترف به ثقافياً واجتماعياً، ويستخدمه الرجال للحفاظ على رصيدهم الرمزي من السلطة والقوة، وإذا ما تطلعت المرأة لأن تمتلك الرصيد الرمزي الذي يمتلكه الرجل فإنها تواجه بشدة باستخدام العنف ضدها، وتصبح المرأة المسئول الأول عن ما يحدث تجاهها من قهر وعنف نظرا لما لالتزامها بحدود دورها الذي رسمه المجتمع لها. (Charles, 2005, 393)

إذن يمكن القول بأن التهميش الاجتماعي للمرأة عبارة عن تهميش بنائي يستمد قوته من الثقافة الأبوية السائدة داخل المجتمع، والتي تمارس سطوتها على الأشخاص وترغمهم على الالتزام بها، وهي في ذات الوقت تحدد لكل من الرجل والمرأة طبيعة أدوارهما التي ينبغي أن يلتزم كل منهما بها، وإذا حاولت المرأة الانحراف عن تلك الحدود، فأنها تواجه العديد من الإجراءات التي تتبع معها من أجل إعادة إدماجها في الرعاية المنزلية، ومن تلك الإجراءات التي

تتعرض لها تعدد تهميشها اجتماعيا والاستهانة بقدراتها وإمكانياتها، والتهديد باستخدام العنف ضدها وغيرها من الإجراءات التي تدفعها بالعودة إلى المنزل. كما وجدت نظرية المقارنة الاجتماعية ومن أنصارها "Festinger" الذي رأى أن المقارنة الاجتماعية طريقة يحصل الشخص على تقييم الوضع الاجتماعي للجماعة، وفي حالة عدم توافر وسائل تقييم الذات نسعى إلى تقييم أفكارنا من خلال المقارنات مع الآخرين المتماثلين لنا، وندجذب إلى المواقف الاجتماعية التي يكون فيها الأفراد الآخرون متشابهين لنا.

وفي هذا الصدد ذكر " Diener & Fujita,1997 " إلى وجود أسلوبين للمقارنة الاجتماعية وهما المقارنة الموقفية الحتمية وأسلوب الشخصية المتوائمة ، فالأسلوب الأول يحدث بين الأفراد الذين يعيشون في البيئة المحلية والمقارنات التي تحدث في هذا الأسلوب مفروضة مع الأشخاص الذين نعتقد أنهم بارزون في نظرنا، وتكون ذات تأثير قوي على أحكامنا، أما الأسلوب الثاني يحدث عندما يأخذ الشخص دور أكثر فاعلية إذ يختار أغراض المقارنات على وعي منه من بين الآخرين لتحقيق أهداف متعددة. (Diener & Fujita, 1997,) (21)

كما حدد "Brown, 1992" اثر التشابه أو التماثل مع الجماعات المرجعية إذ تكون تلك الجماعات أفضل الجماعات التي يرغب الأشخاص في المقارنة بهم، إلا انه على الرغم من الاختلافات والتباينات إلا أن كافة الباحثين في مجال المقارنة الاجتماعية يؤكدون ويدعمون الفكرة المتمثلة في أن الأشخاص يأخذون دوراً فعالاً في عملية المقارنة كأختيار الأهداف، كما أن المقارنات الاجتماعية

تكون مدفوعة بتقييم الذات، تعزيز الذات، والإيثار، وتحسين الذات. (زايد، ٢٠٠٦، ٦٥)

الدراسات السابقة:

وضحت دراسة " ماهر الضبع ، ٢٠١١"، اهم مؤشرات تهميش المرأة في المجتمع المصري، وقد طبق دراسته على عينة عددها ثلاثمائة مفردة، وزعت بالتساوي بين الريف والحضر، كما اعتمد على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وتم تصميم مقياس لمؤشرات التهميش، وتوصلت الدراسة إلى وصف مفصل لعدد من أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لتهميش المرأة في المجتمع المصري، وجاءت كافة المؤشرات في صالح المرأة الريفية وفقا لنتائج الاختبارات الإحصائية، فقد جاءت كافة أبعاد مقياس تهميش المرأة في صالح المرأة الريفية وكانت النساء الأميات هن الأكثر تهميشاً مقارنة بباقي المستويات التعليمية الأخرى.

كما درست منال العزاوي، ٢٠١٣" واقع التهميش الوظيفي للمرأة العراقية العاملة، وتوصلت إلى أن اغلب الموظفات في المديرية الستة في ديوان الوزارة يشعرون بالتهميش الوظيفي، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الموظفات حسب متغير التحصيل العلمي.

وتناولت " سحر بربري، ٢٠١٤" التهميش والعنف السياسي ضد المرأة المصرية كتحليل مضمون لبوابة الأهرام الإلكترونية في الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وقد صدرت هذه الدراسة لتوضيح الواقع العملي لوجود المرأة السياسي في المجالس التشريعية والمناصب القيادية، والكشف عن

مرتكبي التهميش الموجه للمرأة بعد ثورة ٢٥ يناير، كما تناولت الدراسة اكثر أشكال التهميش والعنف السياسي التي تعرضت لها المرأة في الفترة من ٢٥ يناير وحتى ٣٠ يونيو، وتوصلت نتائج تلك الدراسة إلى أن النظام الحاكم ممثلاً في أجهزته الأمنية ساهم في تهميش المرأة من خلال قيام تلك الأجهزة بالاعتداء على المتظاهرات، وان المجتمع بما فيه من موروثات ثقافية ساهمت في الحد من مشاركة المرأة السياسية، إلى جانب أن الجماعات الدينية ساهمت في تعزيز الموروث الثقافي من خلال تأويل النصوص الدينية وعرضها مبتورة من سياقها وتوظيفها على قصد سند ديني لعدم جواز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاكتفاء بدورها كزوجة وأم واخت.

وفي هذا الصدد تناولت " تهاني عبد الحسين، ٢٠١٦ " قياس مستوى التهميش الاجتماعي لدى المرأة العاملة، حيث اعتمدت على مقياس التهميش الاجتماعي لدى المرأة العاملة، وتم تطبيقها على ٢١٠ منتسبة من جامعة بغداد ، وتوصلت إلى أن المرأة العاملة لا تعاني من التهميش الاجتماعي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية حسب متغير المهنة وجاءت لصالح الموظفات، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية حسب متغيري الحالة الاجتماعية وعدد سنوات الخدمة.

كما جاءت العديد من الدراسات للحد من التهميش الاجتماعي للمرأة ومن أهمها دراسة " سعودي حسن، ٢٠١٢ " للوقوف على دور الجمعيات الأهلية في الحد من التهميش الاجتماعي الموجه ضد المرأة ، والتي توصلت إلى أن الجمعيات الأهلية تقدم العديد من البرامج للحد من التهميش الاجتماعي الموجه ضد المرأة كالبرامج التأهيلية والصحية والتعليمية وبرامج الدفاع والمنصرة، وان الجمعيات الأهلية تقوم بالعديد من الأدوار للحد من التهميش الاجتماعي الموجه

ضد المرأة، بينما هناك العديد من الصعوبات التي تحول دون إسهام الجمعيات الأهلية في الحد من التهميش الاجتماعي الموجه ضد المرأة كنقص الإمكانيات البشرية والمادية وعدم ملاءمة القوانين والتشريعات القائمة للتغيرات المجتمعية الجارية وعدم توافر قاعدة بيانات عن النساء المهمشات، والدور الضعيف لوسائل الإعلام في عرض قضايا المرأة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات السابقة من حيث الأهداف والأدوات والنظريات والاختبارات، والمنهج المستخدم، والعينة المختارة لتطبيق الأدوات من اجل الوصول إلى النتائج المرجوة وفقا لأهداف وتساؤلات الدراسة.

إلا أن هناك أهمية للدراسة الحالية في ظل قلة وندرة الدراسات التي أجريت حول دور الموروثات الثقافية في التهميش الاجتماعي للمرأة، كما يوجد أوجه شبه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية في التركيز على قضية التهميش الاجتماعي للمرأة، ولكن أوجه الاختلاف تتمثل في المدخل الأشمل للدراسة وهو التركيز على الأسباب المؤدية إلى التهميش الاجتماعي للمرأة من خلال دراسة ميدانية قمت بها، وأدت إلى الوصول إلى العديد من النتائج التي قد تكون أكثر تعبيراً عن الواقع المعاش في المجتمع المصري.

الإجراءات المنهجية للبحث:

نوع البحث:

ينتمي البحث الحالي إلى الدراسات الوصفية التحليلية ، لمحاولة الوقوف على الموروثات الثقافية التي أسهمت في التهميش الاجتماعي للمرأة وتحليلها للحد من تلك الموروثات الثقافية التي أسهمت في هذا التهميش الاجتماعي للمرأة.

منهج البحث:

تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة.

أدوات جمع البيانات:

تم الاعتماد على بناء استمارة الاستبيان من أجل الحصول على المعلومات، إلى جانب المقابلة المتعمقة مع استخدام الملاحظة من خلال المشاهدة والمعاشية للعديد من القضايا الاجتماعية والصراعات الأسرية جراء تلك الموروثات الثقافية بحيث تنعكس على وضع المرأة وحرمانها وتهميشها اجتماعياً.

حجم عينة البحث:

تم تطبيق أداة الاستبيان على (٨٠) امرأة ، مع العلم بأن مجتمع البحث شبه متجانس وهذا يكون ملائماً لمثل تلك البحوث، وتم اختيار العينة بالطريقة العرضية وهو الحصول على العينة بسهولة ودون سابق تخطيط ، وهناك العديد من الدراسات التي تمت في مجال العلوم الاجتماعية بإجراء هذا النوع من العينة، ولإجراء هذا البحث تم جمع البيانات من النساء التي تتراوح أعمارهن من ٢٠-٥٥ سنة من المؤسسات الإدارية والتعليمية في مجتمع البحث.

مجالات البحث:

المجال الجغرافي: مدينة الحوامدية والتي تقع على بعد ١٤ كم جنوب محافظة الجيزة، وتعتبر إحدى قلاع الصناعة المصرية في غرب النيل، وتبلغ مساحتها ١٢,٠٩٠ كم، وعدد سكانها ١٤٥٣٥٤ (٧٤٣٠٩ من الذكور، و٧١٠٤٥ من الإناث).

المجال البشري: اجري البحث على النساء من العاملات والموظفات وأرباب المنازل والمدرسات والتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠-٥٥ سنة.

المجال الزمني: استغرق البحث الحالي الكثير من الجهد والوقت، إلا أن الفترة الزمنية الفعلية التي تم جمع البيانات من ميدان الدراسة مستخدماً أدوات جمع البيانات من استبيان، ومقابلات وملاحظة من ١ / ٢ / ٢٠٢١م، إلى ١٠ / ٥ / ٢٠٢١م.

مناقشة نتائج الدراسة:

خصائص عينة البحث:

تمثلت أغلبية مفردات عينة البحث، والتي تقع أعمارهن من ٢٠-٣٠ سنة بنسبة ٤٣%، وتقاربت مع تلك النسبة في الفئة العمرية ٣١-٤٠ سنة بنسبة ٣٩%، حيث أن تلك المرحلتين يشكلان أهم المراحل في حياة المرأة على اعتبار أن تلك المراحل هي قمة النضوج والمشاركة والفعالية في الحياة الثقافية والاجتماعية بكافة جوانبها من خلال إدماج مؤسسات ومنظمات الدولة لها في قطاعات الأعمال، وعلى هذا فإن هذه المراحل هي الأكثر عرضة للتهميش الاجتماعي للمرأة لما يتعرض له المجتمع من تغيرات اقتصادية وثقافية

واجتماعية مما يخلق إعاقة اندماجها ، إلى جانب تحملها في تلك المرحلة العمرية العديد من الأعباء والضغوط الاقتصادية من خلال المتغيرات التي تحدث داخل المجتمع وفي ظل التبعية الاقتصادية التي بدورها تؤدي إلى الفقر، والتهميش الاجتماعي، إلى جانب ما أفرزته التنشئة الاجتماعية والثقافة الذكورية وصراع الأدوار وجميعها تؤدي بطموحهن من دائرة التهميش إلى دائرة السيطرة.

أما الحالة التعليمية لأفراد عينة البحث فكان معظمها ٦٦% من أمية إلى الإعدادية ، مما يدل على أن الأفضل للمرأة هو رعاية الأسرة ، إلا أن هذا لا يمنع من التوجه لدى العديد من الأسر في تحفيز الأبناء إلى العلم واكتساب المعرفة على الرغم من الظروف التي تمر بها.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن ٧٢% من أفراد عينة البحث من المتزوجات مما يعود إلى التنشئة الاجتماعية التي تتبناها الأسر من خلال غرس قيم الزواج في نفوس المرأة، على اعتبار أن الزواج هو ستر للمرأة، وبدون الزواج سوف نسمع الكثير من الإشاعات الذي بدوره ينعكس سلباً على الأسرة نفسها أو على وضع المرأة الاجتماعي، وفي هذا الصدد أكدت إحدى المبحوثات من قبل أفراد عينة البحث " البنت بايرة ودي عنسة" وتلك الجمل لها اثر نفسي على وضع المرأة ، إلى جانب لا يمكن أن نلاحظ دور المرأة إلا من خلال دورها كأم وزوجة.

وأظهرت النتائج الإحصائية للبحث الحالي أن ٦٠% من عينة الدراسة غير عاملات ، ومن خلال المقابلات احدى النساء قالت " بيتي أولى بية من العمل"، إلى جانب أن العمل يؤدي بالمرأة إلى خروجها ورجوعها في وقت متأخر مما

يؤدي إلى تعزيز الموروثات الثقافية ودورها في عملية التهميش الاجتماعي للمرأة.

وكنتيجة متوقعة أن اغلب مفردات عينة الدراسة (٥١%) لديهم أبناء يتراوح عددهم من ٤ إلى ٦ أبناء، مما يؤكد على أهمية الإنجاب بدون تنظيم وتأثيراته في الحياة الاجتماعية الذي تفرضه ثقافة وقيم المجتمع على الرغم من الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسرة، مما يشكل تقاوم واقع الجهل والفقر، وبالتالي التهميش الاجتماعي للمرأة الذي يؤدي إلى ضعف قدرة المجتمع على دمج المرأة.

صور التهميش الاجتماعي للمرأة من واقع الدراسة الميدانية:

اتخاذ القرارات داخل الأسرة:

وجدت نتائج الدراسة أن النسبة الأعلى ٥٥% من أفراد عينة الدراسة أشارت إلى أن المسؤول عن اتخاذ القرارات التي تخص الأسرة هو الزوج ، بينما في المقابل ٢٠% للزوجة ، مما يعكس الثقافة الذكورية للمجتمع التي حددت أدوار الرجل والمرأة من أدوار، وعلى المرأة أن تقبل دورها في المجتمع الذكوري، وهذا يؤكد أن دور المرأة ينحصر في رعاية زوجها وأولادها، ومن الأقوال الشعبية التي تؤكد على أن الرجل هو المسؤول عن اتخاذ القرارات التي تخص الأسرة " الرجل هو سيد المنزل وكلمته لازم هي ال لازم تمشي"

أما عن الأسباب التي تعوق المرأة من اتخاذ القرارات فقد أظهرت نتائج الدراسة أن النسبة الأكبر ٤٥% من أفراد عينة دلت على أن الرجل هو الذي يواجه التحديات والمشكلات، ودلت نسبة ٤٣% على أن الرجل هو القوة داخل البيت، بينما جاءت النسبة القليلة ١٢% لتدل على أن الزوج يرفض سماع أي

راي آخر ، وهذا استناداً ما تم تفسيره من قبل التنشئة الاجتماعية القائمة على الثقافة الذكورية ، مما يدعم فكرة أن المرأة تفتقد للأسس الموضوعية من أجل كسب المكانة الاجتماعية، وذلك انطلاقاً للفكر الأيديولوجي الذي يصف الرجل بالعقلانية ويصف المرأة بالعاطفية، أما من حيث القرارات التي يمكن أن تشارك المرأة فيها وجدت الدراسة أن نسبة ٣٥% من العينة تتخذ قرارات في تربية وتعليم الأبناء، وهذا ينطبق مع طبيعة دورها كأم ويقع عليها عبء رعاية الأسرة ومسؤولية تربية الأبناء، على اعتبار أن الرجل يقع عليه عبء العمل، مما يسمح لها بالمشاركة في تربية الأبناء، ثم جاءت نسبة ٢٨% متحكمة في مصروف البيت على اعتبار أنها المسؤولة عن تدبير البيت في حدود الإمكانيات المادية المتاحة، ثم جاءت مشاركة المرأة في شراء حاجات الأسرة بنسبة ٢٠%، بينما وكانت النسبة الأقل ١٧% تدل على أن المرأة تشارك في اتخاذ قرارات تتعلق بالتحديات التي تواجه الأسرة، مما يؤكد على أن الرجل هو الذي يتحمل المسؤولية في اتخاذ القرارات التي تخص كل مشاكل الأسرة.

وتتفق تلك النتيجة مع " أبو زيد، ٢٠٠٠" والذي أكد على أن الأسرة تقوم بتعليم الذكور الاستقلالية ، عكس الفتيات يتم تعليمهن التبعية، وهذا ما يمكن ملاحظته في كل مجال من مجالات الحياة الاجتماعية التي أنشأت الفواصل الثقافية بين الذكور والإناث، التي من شأنها خلق اللامساواة والتمييز والفوارق، كما ترسخت تلك الأيديولوجيات من خلال الموروثات الثقافية التي أسهمت في ذلك بشكل كبير على الرغم من التغيرات الثقافية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع.

موافقة الرجل على خروج المرأة للعمل:

أظهرت نتائج الدراسة أن النسبة الغالبة لأفراد عينة الدراسة تشير إلى أن الرجل لا يوافق على خروج المرأة إلى العمل وجاءت بنسبة ٧١% ، بينما جاءت ٢٩% يوافقون على خروجها إلى العمل، مما يفسر مدى الهيمنة والسيطرة الذكورية في قرار المرأة بالعمل، وذلك يرجع إلى رغبة الرجل في الحفاظ على مكانته الاقتصادية والاجتماعية داخل الأسرة، على اعتبار أنه الرمز المادي وصاحب القوة والنفوذ داخل الأسرة، بينما المرأة تقوم برعاية أسرتها ، نظرا لقيام المجتمع بالفوارق الثقافية التي أدت إلى التمييز بين الذكور والإناث مما زاد من سيطرة وسلطة الرجل، وأدت إلى إعطائه الفرصة للمحافظة على تلك الفواصل الثقافية الموجودة في المجتمع.

أما عن أسباب موافقة الرجل على خروج المرأة إلى العمل أكدت المقابلات أنها ترتبط بالحاجة المادية في ظل تلك الظروف الاقتصادية ، حيث أصبحت الكثير من القضايا الاستهلاكية الكمالية من ضمن الضروريات الحياتية ، ونحن الآن في ظل انفتاح المجتمع على العالم الخارجي من خلال الاتصالات، مما يشير أن موافقة الرجل لخروج المرأة إلى العمل ليس بسبب رغبته وإنما مضطراً بسبب الوضع الاقتصادي والمادي في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

أما عن أسباب عدم موافقة الرجل على عمل المرأة فترجع إلى أن المرأة هي حاملة رأس المال الرمزي وبالتالي خروجها له مدلولات معينة ضمن الثقافة المجتمعية ، وبالتالي عدم السماح لها بالخروج إلا بصحبة زوجها أو والدها من أجل أن يظل الرجل هو رمز السيطرة والقوة على المرأة، والبعض ذكر أن السبب يرجع إلى طبيعة المرأة الضعيفة والتي لا تستطيع أن تواجه العديد من المشاكل

التي تواجهها ، مما يجعل الرجل مسئولاً عن سلوك المرأة ، بالإضافة إلى التعبير عن احتشامها وحماية شرف وسمعة الرجل .

وهذا ما تم تأكيده من قبل " بورديو Bourdieu " أن المجتمع الذي يقوم رأسماله الرمزي على قيمة الشرف سواء للرجل أو المرأة ، ويستقر في تفسيره لتلك القيم الرمزية ويعطي الرجل الحق في أن يمنع زوجته أو ابنته من العمل رغم رغبتهم في الخروج إلى العمل . (معطر ، ٢٠١٦ ، ٣٠)

يتضح من خلال ما تم تفسيره مدى تأثير الثقافة الذكورية الراضة لعمل المرأة ، والذي من الممكن أن تكسب من خلاله راس المال الذي يمكنها من الاختلاط والاندماج في المجتمع وتحمل المسؤولية ، وبالتالي إبراز دورها الاقتصادي والاجتماعي في اتخاذ القرار في صنعه ضمن نطاق الأسرة أو خارجها، ويعطيها نوع من الاستقلالية الاقتصادية وعدم التبعية.

التنشئة الاجتماعية:

للتعرف على كيفية إسهام التنشئة الاجتماعية في عدم المساواة أو التهميش الاجتماعي من خلال التمييز الذي تتعرض له الأنثى، إلى جانب أساليب التنشئة الاجتماعية الغير عادلة التي تتبعها الأسرة في التنشئة الاجتماعية، والتي تسهم في اتساع الفجوة الجنوسية ، وبالتالي إنتاج شخصيات أنثوية غير قادرة على الاندماج في الحياة الاجتماعية ، حيث أكدت ٥٠% من عينة الدراسة الاهتمام بتعليم الذكور عن الإناث على اعتبار أن الذكر أكثر قدرة على بقاء الأسرة على قيد الحياة أكثر من الأنثى، بينما نجد أن مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية جاءت بنسبة ٤٧% مما يعود إلى حصر دورها في دائرة الأسرة بدون خلق نوع

من المشاركات والأنشطة الاجتماعية، أما فيما يتعلق بالتساؤل مع الذكور دون الإناث وصلت النسبة إلى ٥٣% مما يعود إلى تنشئة الإناث على الأدوار المنزلية وتأهيلها لكي تصبح أم وزوجة، في المقابل يقوم كلا من الأب والأم بتنشئة الذكور على الأعمال التي تهيئهم لتحمل المسؤولية ، وهكذا تترسخ ثقافة التمييز والتفرقة بين الذكور والإناث منذ نعومة أظفارهن وعليهن بتقبل تلك الثقافة.

كما أشارت المقابلات التي تم إجرائها تأكيد المبحوثات على أن الرجل يفرح إذا رزق بالذكر عكس البنت، على اعتبار أن الذكر هو الذي سوف يحمل اسم العائلة ، وهو الذي يكون في المستقبل مسؤول الأسرة، قد ذكرت إحدى المبحوثات ذكرت أن زوجها هددها بالطلاق أن لم تتجب ولده، وكأن هي من تمتلك الاختيار.

أما عن مدى تفضيل النساء لانجاب الذكور ، أكدت المبحوثات أنهن يفضلن انجاب الذكور وجاء ذلك بنسبة ٥٥% ، مما يؤكد على أن القيم التقليدية التي تعزز من مكانة الرجل وتجعله هو الأعلى على الرغم من التغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع، إلا أنها لا تزال لها دور في تلك المجتمعات، أما ٤٥% من المبحوثات يفضلن انجاب الإناث، وذلك يرجع إلى أن البنت أكثر حنية من الولد وتساهم في مساعدة والدتها، كما أن البنت سهل السيطرة عليها، وتستطيع تحمل المسؤولية، وهذا ما أشار إليه " بورديو، ٢٠٠١" إلى ان المرأة تعيد إنتاج نسق الاستعدادات الثقافية التي تم تنشئتهن عليه، حيث المرأة تتسم ببعض السمات والتي من بينها الضعف، والحنان والعطف، وفي المقابل يتسم الرجل بالقدرة على القيادة والاستقلالية والقوة، ومن خلال ذلك تنقل الأم القيم

الثقافية التي تم تنشئتها عليه البنت ضعيفة ومكسورة الجناح وأكثر حناناً من الولد.

ترسيخ الثقافة الذكورية في ضوء الأمثال الشعبية:

أجمعت اغلب المبحوثات ٦٥% موافقتهم على المثل الشعبي القائل " ضل رجل ولا ضل حيلة"، ويرجع ذلك إلى أن المرأة تحتاج إلى رجل يحميها من كلام الناس، كما أنها تحتاج إلى رجل يهتم بشؤونها، إلى جانب أن التنشئة الاجتماعية التي تربت عليها المرأة داخل أسرتها، والتي تؤكد على إبقائها في حالة تبعية اجتماعية واقتصادية، وهو ما أشارت إليه إحدى المبحوثات بأن الرجل فعليا هو الذي يتحمل المسؤولية ويستطيع الدفاع عني في وقت الحاجة".

أما عن ٣٥% من المبحوثات فقد رفضن هذا المثل الشعبي، وذلك يرجع إلى ان المرأة تستطيع الاعتماد على نفسها، مما يؤكد على نسبة كبيرة من النساء لا تريد أن ترى نفسها داخل دائرة التهميش الاجتماعي، ويتولد لديها إحساس وشعور بقدرتها على الخروج من إطار تلك الأمثلة أو الموروثات الثقافية التي وضعت فيها من خلال التنشئة الاجتماعية في ظل المتغيرات الاجتماعية والثقافية، والتي حدد لكل من الذكر والأنثى مجالات وأدوار وذلك من خلال امتلاك المرأة رموز القوة كالعمل والتعليم، التي تسهم في خروج المرأة من نمط الشخصية الهامشية، وفي هذا الصدد أكد " Daniel" إلى أن التهميش الاجتماعي يعد فعلا اختيارياً يتم بوعي وإرادة، حيث يمكن الخروج من حالة التهميش إذا ما توفرت الظروف للمرأة كالتعليم والعمل يستطعن أن يتغلبن على هامشيتهم ويزداد إحساسهن بالمساواة والاستقلالية. (احمد، ١٩٩٦، ٣٢٦)

تعدد الأدوار للمرأة:

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٤٥% لا يستطعن التوفيق بين دور رعاية المنزل والعمل ، و حدوث العديد من التحديات والمشكلات سواء في تدبير شؤون المنزل وأبنائهن ، وهذا مرتبط بنسق القيم والمعايير الثقافية السائدة في المجتمع، والتي من خلالها يتم تحديد أدوار الذكور والإناث، ووضع الحدود لتلك الأدوار ، وما يترتب عليها من مسؤوليات، بحيث تقوم المرأة بدورها في رعاية المنزل، بينما يقوم الرجل بعمله في المجالات العامة، وفي وقت رغبة المرأة في الخروج إلى العمل أصبح لديها صراع الأدوار ما بين التوفيق بين عملها خارج المنزل ورعاية أسرتها، مما أوقعها فريسة لهذا الصراع والتأرجح بين أدوارها المختلفة، وهذا بدوره جعلها عرضة للتهميش الاجتماعي.

ومن أكثر المشكلات التي تواجه المرأة العاملة من واقع الدراسة الميدانية ٤٢% تعود إلى المشاكل الاجتماعية والصحية ، مما يعود إلى الأعباء الملقاة على عاتق المرأة العاملة، وقد أشارت إحدى المبحوثات " لو قدرت أن أوفق بين عملي في المنزل ووظيفتي ، فهذا يكون على حساب صحتي ونفسياتي" ، ومن المشكلات الأخرى التأخير عن العمل بنسبة ٣٨% ، أما المشاكل التي تواجه الأجر فقد كانت بنسبة ٢٠%.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن ٣٨% من عينة الدراسة لا يساعدن أحد في الأعباء التي تقع على عاتقهن، وجاءت نسبة ٦% لتدل على مشاركة الرجل لزوجته، مما يؤكد على القيم الثقافية التي تنظر إلى العمل المنزلي بأنه عمل أنثوي فحسب، بينما أشارت نسبة ٣٢% أن أم الزوجة هي التي تساعد، مما يؤكد على أن المساعدة تأتي من نفس جنسها، وليس من زوجها أو ابنها، وهذا

يدلل على سيادة الثقافة الذكورية في المجتمع ودورها في خلق الفوارق والتمييز بين الذكور والإناث، حيث تتلقى المرأة العاملة المساندة من والدتها أو حماتها أو بناتها ، بينما نقل المشاركة من الزوج أو الابن الذين أسهمت التنشئة الاجتماعية في تحديد أدوارهم وجعل العمل المنزلي ليس من اختصاصهم لانهم ذكور.

نتائج الدراسة:

- كشفت نتائج الدراسة على أن أغلب مفردات العينة تقع ما بين (٢٠-٥٥) سنة، وهي تعتبر الفترة العمرية التي تشكل دلالات علمية في حياة المرأة.
- كشفت نتائج الدراسة إلى أن اغلب عينة الدراسة متزوجات ٧٢% ، مما يؤكد على التنشئة الاجتماعية التي تشجع على الزواج باعتباره تكملة للدين ، إلى جانب دور الموروث الثقافي في ذلك " جواز البنت سترة".
- كشفت نتائج الدراسة إلى أن ٦٦% حالتهم التعليمية تتراوح بين الأمية ومن الحاصلين على الشهادة الإعدادية، مما يدل على أن الأفضل للمرأة هو رعاية الأسرة وليس الاستمرار في التعليم.
- كشفت نتائج الدراسة أن ٦٠% من عينة الدراسة غير عاملات، مما يؤدي إلى تعزيز الموروثات الثقافية ودورها في عملية التهميش الاجتماعي للمرأة واعتمادها اقتصادياً على الذكور.
- كشفت نتائج الدراسة إلى أن اغلب مفردات عينة الدراسة ٥١% لديهم عدد أبناء يتراوح بين ٤ إلى ٦ أبناء، مما يؤكد على أهمية الأنجاب وتأثيراته

في الحياة الاجتماعية الذي تفرضه ثقافة وقيم المجتمع على الرغم من الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسرة.

- كشفت نتائج الدراسة إلى أن النسبة الأعلى ٥٥% من أفراد عينة الدراسة ترى أن المسؤول عن اتخاذ القرارات التي تخص الأسرة هو الزوج ، بينما في المقابل نسبة ٢٠% ترى أن الزوجة هي المسؤولة، مما يعكس في الثقافة الذكورية التي حددت لكل من الرجل والمرأة من أدوار، وما على المرأة إلا أن تقبل دورها في المجتمع الذكوري.

- كشفت نتائج الدراسة أن النسبة الغالبة لأفراد عينة الدراسة ترى أن الرجل لا يوافق على خروج المرأة إلى العمل وذلك بنسبة ٧١% ، بينما جاءت ٢٩% يوافقون على خروجها إلى العمل، مما يفسر مدى الهيمنة والسيطرة الذكورية في قيام المرأة بالعمل.

- كشفت نتائج الدراسة أن ٥٠% من عينة الدراسة تهتم بتعليم الذكور عن الإناث على اعتبار أن الذكر أكثر قدرة على بقاء الأسرة على قيد الحياة أكثر من الأنثى، بينما نجد أن مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية حازت على موافقة ٤٧% مما يعود إلى حصر دورها في دائرة الأسرة بدون خلق نوع من المشاركات والأنشطة الاجتماعية.

- كشفت نتائج الدراسة إلى أن النساء يفضلن انجاب الذكور وذلك بنسبة ٥٥% ، مما يؤكد على أن القيم التقليدية التي تعزز من مكانة الرجل هي الأعلى على الرغم من التغيرات الاجتماعية التي طرأت في المجتمع، إلا أنها لا تزال لها دور في تلك المجتمعات، أما ٤٥% يفضلن انجاب الإناث وذلك

- بسبب أن البنت أكثر حنية من الولد وتساهم في مساعدة والدتها، كما أن البنت سهل السيطرة عليها، وتستطيع تحمل المسؤولية.
- كشفت نتائج الدراسة أن ٦٥% يوافقن على المثل الشعبي القائل " ضل رجل ولا ضل حيلة"، ويرجع ذلك لأن المرأة تحتاج إلى رجل يحميها من كلام الناس، كما أنها تحتاج إلى رجل يهتم بشؤونها، إلى جانب التنشئة الاجتماعية التي تربت عليها المرأة داخل أسرتها، والتي تؤكد على إبقائها في حالة تبعية اجتماعية واقتصادية.
- كشفت نتائج الدراسة أن نسبة ٤٥% لا يستطعن التوفيق بين دور رعاية المنزل والعمل ، وحدث العديد من التحديات والمشكلات سواء في تدبير شؤون المنزل وأبنائهن أو في العمل.

الاستنتاجات:

- في ضوء نتائج الدراسة يمكن الوصول إلى الاستنتاجات التالية:
- تواجه المرأة العديد من التحديات في ظل سيطرة القيم الثقافية الموروثة والمتمثلة في السيطرة الذكورية، ومن تلك التحديات تدني وضعها الاجتماعي والذي ينعكس على وضعها الاقتصادي.
- التحديات التي تواجه المرأة تدني وضعها الاجتماعي وبالتالي ينعكس على وضعها الاقتصادي، ويتقبل المرأة لوضعها الاجتماعي الذي يحدد دورها استبعدت من سوق العمل إلا في بعض الأعمال كالتدريس والتمريض.
- تدنى وضع المرأة الاجتماعي مقابل الإغلاء من شأن وضع الرجل من خلال التنشئة الثقافية والاجتماعية التقليدية.

- التحديات التي تواجهها المرأة من خلال صراع الأدوار التي تقوم بها سواء في العمل أو المنزل، تؤدي إلى عدم التوفيق بين الدورين ، مما يؤدي إلى أزمات صحية ونفسية.

المقترحات والتوصيات:

تتمثل في النقاط التالية:

- ضرورة مساعدة المرأة في تحقيق استقلالها بتعزيز القيم والأفكار التي تقوي دور المرأة ومكانتها.

- الاهتمام بتعليم الإناث مثل الذكور، كما يجب أن يكون هناك تسامحاً مع الإناث كما هو مع الذكور وتوضع المعايير الاجتماعية اللازمة.

- ضرورة الاهتمام بالجهود التي تساهم في تقديم الخدمات للمرأة والتي تساعد على توفير كل المستلزمات والخدمات التي تساهم في مشاركة المرأة في عمليات التنمية.

- ضرورة وجود توازناً نوعياً بين الإناث والذكور في اتخاذ القرارات.

- غرس روح الاحترام والتقدير بين الذكور والإناث منذ الطفولة، وتوجيه الذكور على المساهمة في الأعمال المنزلية مع التأكيد أن تلك المشاركة لا تقلل من مكانة الرجل.

المراجع:

١ - المراجع العربية:

- عبد الجواد، مصطفى خلف، (٢٠٠٩)، نظرية علم الاجتماع المعاصر، عمان، دار المسيرة.
- العزاو، عمر حسام (٢٠٢٠)، أهمية الموروث الثقافي وطرق حمايته، مجلة فكر الثقافية، العدد (٢٩).
- سويلم، محمد، سعد، محمد (٢٠١٨)، الحماية القانونية للموروث الثقافي المادي وأثرها في ترقية الاستثمار السياحي بالجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (٧)، العدد (٥).
- يقطين، سعيد (٢٠٠٦)، الرواية والتراث السردى، من أجل وعي جديد للتراث، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- مصطفى، فاروق أحمد (٢٠٠٨)، الأنثروبولوجيا ودراسة التراث الشعبي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- هيلز، جون، جولييان لوگران، ودافيد بياشو (٢٠٠٧)، الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، ترجمة: محمد الجوهري، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، العدد (٣٤٤).
- عوض، محسن (٢٠١٢)، قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة.
- جیدنز، أنتوني (٢٠٠٥)، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم: فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- المليجي، محمد (٢٠١٣)، من سياسات التخفيف من الفقر والبطالة إلى سياسيات مواجهة الاستبعاد الاجتماعي، صحيفة الثورة متاح على

<http://www.allhawamews.net.part/news-32390.htm>

- الديب، هدى أحمد، ومحمد، محمود عبدالعليم (٢٠١٥)، الاستبعاد الاجتماعي ومخاطره على المجتمع، مجلة إضافات، العدد (٣١).
- عبدالحسين، تهاني طالب (٢٠١٦)، قياس مستوى التهميش الاجتماعي لدى المرأة العاملة وعلاقته ببعض المتغيرات، مجلة الأستاذ، العدد (١٧)، المجلد (٢).
- الجوهري، محمد، وشكري، علياء (٢٠٠٦)، مقدمة في دراسة التراث الشعبي المصري، القاهرة.
- حمادة، مصطفى عمر (٢٠٠٧)، علم اللسان، مدخل لدراسة المجتمع والثقافة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- مصطفى، أسماء محمد (٢٠١٤)، الموروث الثقافي المادي وغير المادي للعراق وأهمية تعزيزه وحمايته من الضياع، العراق.
- محبوب، محمد عبده، وشريف، فانتن محمد، (٢٠٠٦)، الثقافة والمجتمع البدوي، الإسكندرية، دار الوفاء.
- شيلز، إدوارد، (٢٠٠٤)، التراث" تأصيل وتحليل من منظور علم الاجتماع: ترجمة محمد الجوهري وآخرون، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.
- عبد الرحمن، سلوى محمد المهدي احمد، (٢٠١٦)، الموروثات الثقافية والتغير في نظام الزواج" دراسة ميدانية مقارنة بين المجتمعين المصري والسعودي"، جامعة جنوب الوادي.
- الفتح، محمد علي، (٢٠١٤)، الموروثات الثقافية واثرها في تهميش دور المرأة: دراسة ميدانية في مدينة الرمادي، مجلة العلوم التربوية والنفسية، ع (١٠٥)، ٤٤٩-٥٠٠.
- العبيدي، عفراء إبراهيم خليل، (٢٠١٨)، التهميش الاجتماعي لدى طالبات كلية التربية للبنات في ضوء متغيري العمر وجنس الوالدين، دفاثر مخبر المسألة التربوية في ظل التحديات الراهنة، العدد(١٩)، ٧-٣٠.

- عبد الجواد، مصطفى خلف، (٢٠٠٨)، التحضر والاستبعاد الاجتماعي في مصر، ورقة مقدمة في مؤتمر التحديث والتغير في مجتمعاتنا: تقييم التجاري واستكشاف الأفاق، مركز الدراسات المعرفية، جامعة عين شمس، القاهرة.
- عبد الحسين، تهاني طالب، (٢٠١٦)، قياس مستوى التهميش الاجتماعي لدى المرأة العاملة وعلاقته ببعض المتغيرات، مجلة الأستاذ، العدد (٢١٧)، مج (٢)، ٢١٣ - ٢٣٦.
- زايد، احمد، (٢٠٠٦)، سوسيلوجية العلاقات بين الجماعات (قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات)، مجلة عالم المعرفة، العدد (٣٢٦)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- محمد، نبيل جاسم، (٢٠١٢)، الجنوسة وعدم المساواة في العمل، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، العراق.
- سلامة، فتحي، (٢٠٠١)، المرأة والتنمية بين الواقع المتاح والمستقبل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- أبو زيد، احمد، (٢٠٠٠)، القيم الإيجابية في الموروثات الثقافية، المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية، المجلس القومي للمرأة، الجزء الثالث، البحوث والدراسات، القاهرة.
- عبد الحميد، سلوى ، (٢٠٠٩)، التغيرات الاجتماعية واثرها على ارتفاع معاملات الطلاق في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الآداب والعلوم الاجتماعية، السعودية.
- جواد، انتصار محمد، (٢٠٠٥)، تغير السلطة الأبوية وأثره على تبادل الأدوار في الأسرة العراقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، العراق.
- مشعل، عبد الواحد، (١٩٩٧)، الأسرة والقرابة ووضع المرأة في مجتمع متغير، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة النيلين، كلية الآداب، قسم الاجتماع، السودان.

- الساعاتي، سامية حسن، (١٩٩٩)، علم اجتماع المرأة، دار الفكر العربي للنشر والطباعة، القاهرة.
- زايد، احمد، (٢٠٠٢)، المرأة وقضايا المجتمع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة.
- الضبع، ماهر عبد العال، (٢٠١١)، مؤشرات تهميش المرأة في المجتمع المصري، اليمن، مجلة النوع الاجتماعي والتنمية، جامعة عدن، مركز المرأة للبحوث والتدريب، ع(٥)، ٩٧-١٣٥.
- عبد الحسين، تهاني طالب، (٢٠١٦)، قياس مستوى التهميش الاجتماعي لدى المرأة العاملة وعلاقته ببعض المتغيرات، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بغداد، العراق، ع(٢١٧)، ٢١٣-٢٣٦.
- العزاوي، مثال عبد الله غني، (٢٠١٣)، واقع التهميش الوظيفي للمرأة العراقية العاملة بحث ميداني في المؤسسات الرسمية لمدينة بغداد: وزارة التربية أنموذجا، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، ع(٣)، ٥١٨-٥٦٠.
- بربري، سحر حساني، (٢٠١٤)، التهميش والعنف السياسي ضد المرأة : تحليل مضمون لبوابة الأهرام الإلكترونية في الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط، ع(٣٤)، ٧٩٧-٨٣٦.
- حسن، سعودي محمد (٢٠١٢)، دور الجمعيات الأهلية في الحد من التهميش الاجتماعي الموجه ضد المرأة المعاقة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ع(٣٣)، ج(٢)، ٥٣٥-٥٨١.
- بربري، سحر حساني، (٢٠٠٩)، المتغيرات الاجتماعية في تهميش المرأة الاجتماعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع.

- احمد، سمير نعيم، (١٩٩٦)، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، ط٥، طرابلس، شركة الجديد للطباعة والنشر .
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، (٢٠٠٤)، تقدم المرأة العربية، المكتب الإقليمي الدولي العربية، اليونيفم، عمان.
- معطر، بوعلام، (٢٠١٦)، أبجديات التسلط الثقافي عند بيار بورديو، مجلة الحوار الثقافي، جامعة عبدالحميد بن باديس - كلية العلوم الاجتماعية - مخبر حوار الحضارات والتنوع الثقافي وفلسفة السلم، الجزائر، مج(٥)، ع(٢)، ٧١-٧٤.
- ٢- **المراجع الأجنبية:**

- Bessis, S., (1995), From Social Exclusion to Social Cohesion: Towards of Policy Agenda Paper Presented at: the Roskilde Symposium, University of Roskilde, Denmark, 2-4 March.
<http://www.unesco.org/most/besseng.htm>
- Lakshmanasamy,T., (2013), How Deep is Caste Discrimination and Social Exclusion: Methodologies for Measuring Economic Deprivation of Dalit, Indian Journal of Dalit and Tribal Studies and Action: Vol (1), No (3).
- Diener, E., & Fujita,F., (1997), Social Comparisons a Subjective Well-being, in B.P., Bunk, FX, (eds), Health, Coping and Well-being: Perspectives from Social Comparisons Theory, Mahwah, New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates.
<http://www.who.int/entity/trade/glossary/story093/en>
- Caprioli,M., (2005), Primed for Violence: The Role of Gender Inequality in Predicting Internal Conflict, International Studies Quarterly, Vol(2),N0(2), 161-178.
- Carol,J., (2003), Singly, Baudieu, Wharton and Changing Culture in the Age of Innocence, Culture Studies, Vol (17), No(3)4, Rutledge, Taylor & Francis Ltd.
- Charles, E., & Orser, IR, (2005), Symbolic Violence, Resistance and The Vectors of Improvement on Early Nineteenth-Century Ireland, Historical Archaeology.
- Bessis. S., (1995), From Social Exclusion to Social Cohesion: Towards a policy Agenda. Paper presented at: The Roskilde

Symposium, University of Roskilde, Denmark, 2-4 March.<http://www.unesco.org/most/besseng.htm>.

- Beall, J., (2002), Globalization and Social Exclusion in Cities: Framing the Debate with Lessons from Africa and Asia, Environment & Urbanization. Vol (14), No (1).
- Peace. R., (2001), Social Exclusion a Concept in Need of Definition? Social Policy Journal of New Zealand – Issue 16 July.
- International Labour organization (2003), Concepts and strategies for combating Social exclusion, an over view, Geneva, ILO office.
- Burchardt, Tania (2010), Oxford Dictionary of Politics: Social exclusion, Answers,<http://www.answers.com/topic/social-exclusion>,223bxwcbq6.

Abstract

The study aimed at learning the cultural heritages which represented in the society ideas, customs, and traditions, which are responsible for discrimination, differentiation and marginalization of women. Also, to identify the impact of the cultural and social values defined in our society male culture, the patriarchal authority and socialization. The study also aimed at the identification of the multiple conflicted roles which resulted in the cultural conflicts that contributed to worsening the situation of marginalization and disparities of women. The social survey method relied on the random sampling method and the construction of a questionnaire form to obtain the information. In addition, personal interviews, and simple observations, witnessing and experiencing many social problems and family conflicts because of these cultural heritages so that they are reflected in the status of women and their social deprivation and marginalization have been used in this analysis. The questionnaire tool was applied to 200 women, knowing that the research community is almost homogeneous, and this is suitable for such research objectives, and the sample was chosen by the random method that helped in obtaining the sample easily and without prior planning.

The results of the study indicated that women face many challenges considering the predominance of the inherited cultural values represented in patriarchal control. These challenges include low social rank that resulted in low economic situation that forced women to accept their social status with limited availability for work in fields such as education and nursing. The results of the study proved the low social status of women compared to the high status of men through traditional cultural and social education. The study recommended the need to support and help women to achieve their independence by improving the framework of values and ideas that reinforce their role and status, and to pay more attention to the equality in education of both women and men. Also, the equality in social acceptance, tolerance and forgiveness between men and women needs to be adopted and normalized with the necessary modifications in social traditions and norms.

Key word: cultural heritages - social marginalization